

## الفصل الأول

### المقدمة والدراسات السابقة

تمهيد:

تضافرت مجموعة من العوامل علي تقسيم السودان معنويًا قبل أن يصبح حدوديًا، في القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر. قامت السياسات الاستعمارية علي اظهار الاختلافات اللغوية والعرقية والدينية، وفرقت بريطانيا في التعامل مع الجنوب والشمال في قضايا أهمها التعليم. وبعد جلاء القوات البريطانية وانفصال السودان عن مصر طالب الجنوبيون أن يكون لهم نظام خاص داخل الدولة السودانية الموحدة، وهو الأخذ بنظام الفدرالية، وظهرت الكثير من حركات التمرد من عام 1955م التي تنادي بانفصال الجنوب منها حزب سانو وحركة أنانيا وغيرها من الاحزاب، ومن أهم المؤتمرات التي عقدت مؤتمر المائدة المستديرة في عام 1965م وفي عام 1972م تم توقيع اتفاقية أديس أبابا والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، إلا ان القرارات التي أصدرها الرئيس جعفر محمد نميري في عام 1983م أدت الي انهيار الاتفاق وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث أندلعت الحرب في جنوب السودان بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية واستمر هذا الوضع حتي قيام ثورة الإنقاذ في يونيو 1989م .

ففي بداية عهد الأنقاذ عقدت الكثير من جولات المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان منها مفاوضات فرانكفورت وكذلك المفاوضات التي عقدت في ابوجا ولكنها لم تسفر عن شئ.

وتضافرت الجهود الدولية من خلال "منظمة الإيغاد" إلى أن تم توقيع اتفاق اطاري يسمي "بروتوكول ماشاكوس" وذلك في يوليو من عام 2005 والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها 6 سنوات، وحق تقرير المصير وفرصة للجنوبيين للتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات، وفي 9 يناير 2005 وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، وتم الاستفتاء علي تقرير المصير في 9 يناير 2011 م وصوت الجنوبيين بأغلبية ساحقة للانفصال عن السودان وتكوين دولتهم المستقلة.

أهداف البحث:

. يهدف هذا البحث الي الآتي: دراسة اثر انفصال الجنوب على الأداء الاقتصادي عموما وعلى المؤشرات الاقتصادية الآتية: سعر الصرف ، الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات ، التضخم.

. تقديم مقترحات لإتباع بعض السياسات التي يمكن أن تقلل من الآثار السالبة لانفصال الجنوب.

أهمية البحث:

. تتبع أهمية البحث في أن انفصال الجنوب كان له تأثيره الواضح علي الأداء الاقتصادي عموما وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية خصوصا سعر الصرف ، ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري والتضخم.

مشكلة البحث:

بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م وتنفيذ جميع البنود ومن ضمنها بند حق تقرير المصير انفصل الجنوب عن الشمال في عام 2011م ، وهذا يعني خروج جزء كبير من جملة الصادرات البترولية التي اعتمدت عليها الحكومة في جلب العملات الصعبة لمواجهة تقلبات اسعار الصرف والتحويلات الخارجيه ، إذ أن البترول كان يمثل حوالي 90% من صادرات البلاد مما أدي لتأثيرات سلبية على مجمل الإداء الإقتصادي للدولة ومؤشرات الإقتصاد الكلي ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

. ما هو أثر إنفصال الجنوب على الأداء الإقتصادي للدولة

اسئلة البحث:

تتمثل أسئلة البحث في سؤال رئيسي يصوغ مشكلة البحث ومجموعه من الاسئله

الفرعيه:

1. ماهو أثر إنفصال الجنوب علي الأداء الاقتصادي للدولة؟
2. ما هو أثر إنفصال الجنوب على سعر الصرف ؟
3. ما هو أثر إنفصال الجنوب على ميزان المدفوعات؟
4. ما هو أثر إنفصال الجنوب على الميزان التجاري السوداني (الصادرات\_الواردات)؟
5. ماهو أثر إنفصال الجنوب علي التضخم؟

فروض البحث:

يمكن اختبار صحة الفروض التالية:

- انفصال الجنوب اثر سلبي علي الاداء الاقتصادي في السودان.
- انفصال الجنوب اثر سلبي علي سعر الصرف.
- انفصال الجنوب اثر سلبي علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- انفصال الجنوب ادي الي ارتفاع نسبة التضخم.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي لوصف وتحليل الاثار التي تعرض لها الاقتصاد السوداني بعد الانفصال ، والمنهج التاريخي. وذلك عن طريق تنبؤ الأداء الإقتصادي للدولة خلال فترات زمنية مختلفة.

أدوات ومصادر جمع البيانات:

يعتمد البحث علي مصادر جمع البيانات الثانويه سواء كانت منشورات او تقارير لبنك السودان او وزارة المالية والكتب والدراسات السابقة التي كتبت في ذات الموضوع .

الحدود المكانية والزمانية:

- الحدود المكانية: السودان .

- الحدود الزمانية: الفتره ما بين (2000 - 2014 م)، وهي الفترة التي سجلت بداية المفاوضات مع الحركة الشعبية وتوقيع إتفاقية السلام الشامل في عام 2005م وتم إنفصال الجنوب عام 2011م.

هيكل البحث:

يحتوي البحث على أربعة فصول، إذ يحتوي الفصل الأول على مبحثين حيث يتناول المبحث الأول المقدمة وتشمل (أهداف البحث ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أسئلة البحث ، منهج البحث ، فروض البحث ، أدوات جمع البيانات ، الحدود المكانية والزمانية ) والمبحث الثاني يحتوي على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

اما الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري ويحتوي على ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الاول تعريف سعر الصرف وأهم النظريات التي تحدد سعر الصرف، بينما يتناول المبحث الثاني تعريف ميزان المدفوعات والميزان التجاري وأهم مكوناته، أما المبحث الثالث يتناول تعريف وأنواع التضخم.

أما الفصل الثالث فيحتوي على مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول الأداء الإقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2011م) قبل إنفصال الجنوب مع التركيز على المؤشرات الإقتصادية التالية (سعر الصرف ، ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري والتضخم). أما المبحث الثاني يتناول الأداء الإقتصادي خلال الفترة التي تلت إنفصال الجنوب ومقارنة الأداء الإقتصادي قبل وبعد إنفصال الجنوب.

الفصل الرابع يتناول مناقشة الفرضيات، الخاتمة، النتائج، والتوصيات.

الدراسات السابقة :-

الدراسة الأولى<sup>(1)</sup> :

---

(1) مهند عمر محمد عبد القادر، أثر انفصال جنوب السودان على الأمن والاقتصاد ، جامعة الزعيم الأزهري ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، سنة 2013م .

هدفت الدراسة الي إعطاء خلفية تاريخية عن مشكلة جنوب السودان ، وأيضاً التعرف على نشأة مشكلة جنوب السودان وتطورها، وتتبع تطور قضية تقرير المصير ، الاسباب التي ادت الي توقيع اتفاقية نيفاشا، النتائج التي ترتبت على توقيع الاتفاقية ، واستعراض الآثار التي ترتبت على انفصال جنوب السودان.

وتوصلت الدراسة الي أن الانفصال أثر سلباً على الأمن والاقتصاد. إذ أن السودان قبل الانفصال كان يسمي سلة غذاء العالم لكن اليوم اصبح من الدول الفقيرة على مستوي العالم ولكن على المستوي المحلي نجد أن السودان يمر بأكبر أزمة اقتصادية وذلك ناتج عن الانفصال. أيضاً أن السودان قبل الانفصال كان يعتمد على البترول ولكن بعد البترول اصبح يعتمد على الاقتصاد المحلي المتمثل في الزراعة والثروة الحيوانية.

وأيضاً توصلت الدراسة إلي الآثار الأمنية التي حدثت بعد الانفصال وهي المتمثلة في النزاع والحروب بين البلدين متمثلة في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان.

وأوصت الدراسة بالحرص والمحافظة على الحقوق التاريخية والتقليدية بين البلدين ، والتعاون في المجال الاقتصادي الاجتماعي بين البلدين .

**الدراسة الثانية (1) :**

---

(1) الانفصال وآثاره الاجتماعية في جنوب السودان ، بحث تكميلي لنيل لدرجة الماجستير ، اعداد وفاء احمد وداعة الله بخيت ، جامعة الزعيم الأزهرى ، سنة 2013.

هدفت الدراسة لتوضيح هنالك التأثيرات الثقافية والإجتماعية الناتجة عن انفصال جنوب السودان هذه التأثيرات تتمحور حول التداخل القبلي والإجتماعي والثقافي والتصاهر والتناسب الذي حدث في السنوات السابقة.

توصلت الدراسة الي إن انفصال الجنوب سيلقى بظلال سالبة على الجوانب الثقافية والإجتماعية بالنسبة للشعبين الشمالي والجنوبي، فالترابط القومي في الفترة السابقة سيكون مهدد فكل الدولتين ستحاول فرض سيادتها على أراضيها والمحافظة على مكتسباتها الثقافية والإجتماعية وبالتالي نجد أن العوامل التي ساهمت في هذا الترابط والتمادج ستتأثر سلباً وينخفض أثرها وتبعاً لذلك سينخفض رابط العلاقات الثقافية والإجتماعية بين الشعبين.

ايضاً توصلت الدراسة الي إن للانفصال أثر سلبي في توتر العلاقة بين الحكومتين وتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي. كما ادي الانفصال الي عدم استقرار الجنوبيين وتدهور الجانب المعيشي والنزوح من الجنوب الي الشمال مرة اخرى.

وأوصت الدراسة على السماح بحرية التنقل وحرية التملك بين الطرفين، ومراعاة الجوانب والعادات التي ورثها الجنوبيين من الشمال. والتزام السياسيين بالاتفاقيات في حرية التجارة والتنقل بين الشمال والجنوب ، وأن يكون هناك تبادل ثقافي واجتماعي ما بين الدولتين لخلق شكل ودي بين الطرفين، واتخاذ الاجراءات اللازمة التي تمكن من منح رعاية التماس الجنسية وتتيح لهم التنقل لينالوا حقوقاً متساوية.

**الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**



تناولت الدراستين السابقتين الآثار الأمنية، الثقافية، والإجتماعية الناتجة عن انفصال جنوب السودان، بينما تناولت الدراسة الحالية الآثار الإقتصادية لإنفصال الجنوب على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، التصخم).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

**المبحث الأول : تعريف سعر الصرف وأهم النظريات التي تحدد سعر الصرف**

سعر الصرف :

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين. ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق

الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة. وتقوم أغلب الدول الدول على حساب قيمة العملات الاجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية . غير أن هنالك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة.<sup>(1)</sup>

أنظمة الصرف :

يمكن تقسيم نظم الصرف إلي نظم الأسعار الثابتة ونظم الأسعار المعومة. وأسعار الصرف الثابتة عادة ما توجد في أربع صور مختلفة هي : سعر صرف ثابت بصفة دائمة. وأسعار يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص من النقد الأجنبي، الرقابة على النقد. وأسعار ثابتة مع السماح بقدر ملموس من التذبذب حول هذه الأسعار ذات حدود واسعة ، أما أسعار الصرف المعومة فتوجد عادة في ثلاث صور مختلفة كما يلي : تعويم تام ، وهنا لا يوجد أي تدخل من السلطات النقدية . وتعويم مختلط أو غير نقي، وفيه تتدخل السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف. وأسعار صرف متدرجة التغير ، والتي يسمح لها بالتحرك إلي أعلى والي أسفل بدون رابط باستثناء أنه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به.

يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.

• نظام ثابت الصرف.

• نظام حرية الصرف.

(1) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2004م ، ص 44.

- نظام الرقابة على الصرف.
- نظام استقرار أسعار الصرف.
- نظام أسعار الصرف المعمومة.

يمكن القول أن النظام الأول صاحب الاقتصاد الرأسمالي حتى أوائل القرن العشرين، وان النظام الثاني يميز الدول الرأسمالية الآخذة بشكل أو آخر من أشكال الفلسفة الاقتصادية الحرة، ويرتبط النظام الثالث إما بدول رأسمالية تطبق منهج التدخل الاقتصادي ولما بدول نهجت أسلوب التنظيم الاشتراكي<sup>(1)</sup>، أما نظام استقرار الصرف فقد جاء به صندوق النقد الدولي ويفشله ظهر النظام الأخير.

نظام ثبات الصرف :

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوربية الي قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض.

نظام حرية الصرف :

(1) زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، 1966 ، ص 36.

يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل الي ذهب .  
قد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج انجلترا على قاعدة الذهب في 21 سبتمبر  
1931م، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتي قيام الحرب العالمية الثانية.

تعتبر الدولة على قاعدة الأوراق الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب وتحدد  
للأوراق النقدية المتداولة سعراً إلزامياً وأصبحت هذه النقود الورقية نقوداً نهائية لا يمكن  
تحويلها الي ذهب. أما عن سعر الصرف فيكون عرضه للتقلبات وفقاً لقوى عرض  
وطلب الصرف الأجنبي . وكلما كان مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية  
الصرف يتحدد وفقاً للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أية سلعة في نظرية الثمن فإن  
مستوي التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية  
مع الكمية المعروضة منها ، وكما هو الحال في نظرية الثمن أيضاً فإن تغير مستوي  
التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب أو ظروف العرض أو  
كليهما معاً<sup>(1)</sup>.

وهنا تؤدي التغيرات في أسعار الصرف الي تحقيق التوازن بين طلب وعرض  
الصرف الأجنبي في المدة القصيرة ، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في  
المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلية في التجارة الدولية. فزيادة سعر  
الصرف الأجنبي أي تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي الي تشجيع الصادرات نظراً  
لانخفاض قيمتها ، والي الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها، ويحدث العكس في  
حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

---

(1) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 49

وهكذا يعني البنك المركزي في ظل هذا النظام من مهمة حماية الرصيد الذهبي للدولة وما قد يترتب عليها من اتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التي تقتضيها احوال الاقتصاد القومي . وتصبح السلطة النقدية مطالبة بان تحدد بنفسها كمية النقود ، أو القوة الشرائية المتبادلة ، وفقاً لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد القومي.

نظام الرقابة على الصرف :

ساد نظام الرقابة على الصرف في ظل النقود الورقية واتباعه بعض الدول خلال الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية.<sup>(1)</sup>

وفقاً لهذا النظام تحتكر الدول شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح ، بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً وذلك على الرغم من المغالاة فيه. ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوي الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً<sup>(1)</sup> كذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي ، وسواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع أيضاً من صور الرقابة على الصرف استخدام سعر صرف متعدد، ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع أو بالنسبة للدول ولهذا التعدد في سعر الصرف مظهران أساسيان، فقد يكون في بيع النقد الأجنبي ، وقد يكون في شرائه، أو بطبيعة الحال في البيع والشراء معاً .

نظام استقرار أسعار الصرف :

---

(1) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 52.  
(1) أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1980م ، ص 184.

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتي اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين : ثبات أسعار الصرف، بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق أحداث تغييرات في مستوى النشاط الإقتصادي القومي وخاصة عن طريق الانكماش وانخفاض مستوى العمالة في دولة العجز، وحرية الصرف ، بما تعينه من استقلال الدولة في اتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة.

أما النظام الذي اتبع فيتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن ، مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت الي هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف . وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها . هذا الالتزام لا ينصرف إلا الي المعاملات الجارية أو الحالية ، أما المعاملات الآجلة فإنها تخرج عن هذا الالتزام وذلك لصعوبة تطبيقه عليها. ومع هذا فإن الهامش الذي يبتعد به سعر الصرف الذي تتم المعاملات الآجلة على أساسه عن سعر التعادل لا ينبغي أن يتجاوز ما يعتبره الصندوق حداً معقولاً<sup>(1)</sup>.

ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغير ، إذ أقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغير سعر التبادل لعملات الدول الاعضاء في الصندوق

(1) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 56.

ولكن وفقاً لقواعد محددة . ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة أما في إتجاه الارتفاع، مما يعني رفع سعر الصرف للعملة، ولما في اتجاه الإنخفاض، مما يعني تخفيض هذا السعر. وقد قصر اتفاق الصندوق كل تنظيمة على حالة تغيير سعر التعادل بتخفيض سعر الصرف. وللدولة العضو في هذا الصندوق وحدها الحق في اقتراح تغيير سعر التعادل لعملتها وبالتالي لا يمكن للصندوق ولا لأي دولة أخرى بالتقدم بمثل هذا الاقتراح لكن الدولة طالبة التخفيض تلتزم بالتشاور مقدماً مع الصندوق حول هذا الموضوع قبل اتخاذ أو تنفيذ أي قرار فيه . إلا أن الدولة لا تلتزم يأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح لسعر التعادل لعملتها لا تزيد عن 10% من سعر التعادل الأصلي لكنه يجب على الدولة أن تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح تتجاوز 10% من سعر التعادل الأصلي الذي تحدد في ديسمبر 1946. ويتعين على الصندوق أن يتخذ قراره سواء بالموافقة على التخفيض المقترح أو بعدم الموافقة وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب التخفيض إليه وذلك إذا لم تتجاوز نسبة هذا التخفيض 20% من سعر التعادل الأصلي ، لكنه لا يلتزم بهذا الأجل إذا ما زادت هذه النسبة عن 20%، وجدير بالذكر أن اتفاق الصندوق قد نص على جواز تعديل أسعار تعادل عملات كافة الدول الأعضاء بنسبة واحدة وذلك بالأغلبية البسيطة لعدد أصوات هذه الدول وذلك بشرط أن يقبل هذا الإجراء كافة الأعضاء الذين تبلغ حصة العضو منهم 10% أو أكثر من حصص الصندوق .

أسعار الصرف المعمومة :

عقب الأنتشار الواسع في اتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير لاسعار المعمومة . وفي أوائل هذا القرن كانت تستخدم أساساً كإجراء مؤقت في أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير. وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها المانيا

في عام 1923م، ولجأت إليها ثانية في الفترة من 1929 - 1933م وحتى بداية السبعينات من هذا القرن كانت الأسعار المعومة تستخدم في حالات قليلة جداً باعتبارها سياسة دائمة.

بعد ذلك مرت بالعالم فترة استفحلت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة . وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966م في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني . وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969 وتضمنت الأزمة أيضاً الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، وأزمة البترول الكبرى في عام 1973. وقد أدت كل هذه العوامل إلي اضطراب أسواق النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة بدرجة يصعب معها التحكم عن طريق التدخل النقدي، مما أدى الي قيام الدول بالسماح بتعويم عملاتها، وجرت أثر ذلك محاولات عديدة لإعادة إنشاء أسعار تعادل ثابتة بين العملات، ولكن ثبت أن هذه المحاولات كلها غير عملية.<sup>(1)</sup>

وبذلك شهد نظام استقرار أسعار الصرف، الذي أتى به نظام بريتون وودز، تحولا جذرياً في السنوات الأولى من السبعينات عندما تخلت البنوك المركزية، سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة، عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها في السوق.

**العوامل المؤثرة علي سعر الصرف :**

**معدل التضخم:**

---

(1) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 58.



ارتفاع معدل التضخم في دوله مقارنة بالآخري(وحيث يكون بينهما تبادل تجاري) يؤدي لزيادة صادرات الدوله ذات المعدل المنخفض للتضخم للدوله ذات المعدلات المرتفعه(والعكس صحيح) مما يؤدي الي انخفاض قيمه عمله الدوله ذات المعدلات المرتفعه(والعكس صحيح).

سعر الفائدة:

اذا ارتفع سعر الفائدة للدولار (الامريكي) مقابل اليورو (الالمانى) فهذا سيؤدي لزيادة الاستثمارات المالىه الالمانيه بالولايات المتحده وزيادة الطلب علي الدولار مقابل اليورو، وكذلك نتيجته التفاعل بين اسعار الفائدة الامريكيه والالمانيه فان بعض المستثمرين الامريكين سيحجمون عن الاستثمار في المانيا اي ان منحني العرض علي الدولار سيقبل والنتيجه النهائيه هي زياده سعر الدولار مقابل اليورو. معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي:

زياده معدل نمو الناتج المحلي في المانيا تعني زياده دخل الافراد ومن ثم زياده النفقات الاستهلاكيه ومن ضمنها زياده استهلاك السلع المستورده (من الولايات المتحده) وذلك يعني زياده الطلب علي الدولار لتمويل استيراد هذه السلع ويترتب علي ذلك زياده سعر الدولار مقابل اليورو.<sup>(1)</sup>

نقصان معدل نمو الناتج المحلي في ( المانيا ) يعني نقصان دخل الافراد ويعني ذلك نقصان النفقات الاستهلاكيه ومن ضمنها الانفاق علي السلع المستورده(من الولايات المتحده) ويترتب علي ذلك نقصان الطلب علي الدولار اي زياده سعر اليورو مقابل الدولار

(1) خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي ، ص 53.

## المخاطر السياسي والاقتصادي:

عملات الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا عادة ماتكون ذات قيمه اكبر من  
عملات الدول الاخري والتي تشهد اضطرابات سياسي واقتصادي اذا يفضل  
المستثمرون عادة تقليل ما لديهم من عملات هذه الدول المضطربه وغير المستقره  
سياسيا واقتصاديا

## التوقعات:

قيم العملات عادة ماتعتمد علي الحركات المستقبلية لاسعار الصرف وعاده  
ماتتأثر هذه التوقعات بالاحوال الاقتصادي السياسي والاجتماعيه السائده في الدولة  
المعينة.<sup>(1)</sup>

---

(1) المرجع السابق ، ص 54.

المبحث الثاني : تعريف ميزان المدفوعات والميزان التجاري واهم مكوناتها :

### تعريف ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات لقطر ما هو سجل منتظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنه او مدينه والمعامله الدائنه هي تلك التي تؤدي الي الحصول علي مدفوعات من الاجانب والمعامله المدينه هي تلك التي تؤدي الي مدفوعات للاجانب.(1)

أيضاً هو بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشآت والوكالات الحكومية في احد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة. والمعاملات تتضمن ، الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة برأس المال.(2)

### اقسام ميزان المدفوعات:

أ. الحساب الجاري:

وينقسم الي قسمين رئيسيين:

---

(1) خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي ، ص 49.  
(2) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987 ، ص 484.

1. الميزان التجاري وينقسم الي حسابين فرعيين حساب التجاره المنظوره ويتضمن كافه البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع وحساب التجاره غير المنظوره ويشمل كافه الخدمات المتبادله بين الدوله والخارج مثل خدمات النقل والتامين والسياحه.

2. حساب التحويلات: وينقسم ايضا الي حسابين فرعيين ،تدفقات الدخل ويشمل ارباح الاسهم والسندات،بالاضافه لحساب التحويلات الجاربه وتشمل المساعدات التي لا يترتب عليها التزامات ماليه من اي نوع بالاضافه الي التزامات الدول وديونها نحو الصناديق الدوليه المختلفه وتحويلات الافراد والمنظمات و الشركات.

ب. حساب رأس المال:

ويشمل صافي تدفقات الاصول الماليه من والي البلاد ويجب التمييز هنا بين المعاملات الراسماليه طويله الاجل وبين المعاملات الراسماليه قصيره الاجل، ويقصد بالمعاملات الراسماليه طويله الاجل تلك التدفقات الراسماليه من البلد الي الخارج او بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد وتشمل الاستثمارات المباشره والقروض طويله الاجل والمحافظ الاستثماريه ،اما المعاملات الراسماليه قصيره الاجل فتشمل المعاملات الذهبيه، والحسابات المصرفيه واذونات الخزانه والقروض قصيره الاجل.<sup>(1)</sup>

(1) المرجع السابق ، ص 50.

ج. صافي الاحتياطات الدوليه من الذهب النقدي والاصول السائله:

وتضم الاحتياطات الدوليه العناصر الاتيه:

- الذهب النقدي لدي السلطات النقديه، ويجب التميز ما بين الذهب النقدي وغير النقدي (هو الذي يملكه الافراد او الشركات او الحكومات المنتجه له).
- رصيد المعاملات الاجنبيه والودائع الجاريه التي تحتفظ بها السلطات النقديه والبنوك التجاريه التي تقع تحت رقابتها لدي البنوك الاجنبيه.
- الاصول الاجنبيه قصيره الاجل (مثل ادونات الخزانه الاجنبيه) لدي السلطات النقديه.
- الاصول الوطنيه قصيره الاجل (ادونات خزانه الدوله والاوراق التجاريه التي تمثل التزامات علي الحكومه والمواطنين المقيمين) التي تحتفظ بها السلطات الاجنبيه والبنوك الاجنبيه.
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الاجنبيه والبنوك الاجنبيه لدي البنوك الوطنيه.
- موارد صنصوق النقد الدولي المسموح للدوله باستخدامها وفقا للاتفاقيه.
- ايه قروض تنظم خصيصا بالاتفاق مع السلطات النقديه والبلدان الاجنبيه لتسويه العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم التحركات في الاحتياطات الدوليه لتسويه العجز او الفائض في ميزان المدفوعات.

د. الاخطاء والمحزوفات:

قد يحدث الا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادله تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين ،في هذه الحالة تعادل قيمة حساب الاخطاء والمحذوفات بين القيمة الكليه لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات ويكون مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الاقل في الميزان سواء كان الدائن ام المدين وذلك حتي يتعادل الجانبان.(1)

أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات :

هنالك عدة اشكال للاختلال في الميزان التجاري وقد يعتقد البعض أن الاختلال يختزل في العجز فقط ولكن في كثير من الأحيان يصبح الفائض خلل في ميزان المدفوعات ويحتاج الي معالجة مثله مثل العجز ومنها : (2)

## 1. الاختلال المؤقت :

لا يشكل العجز أو الفائض المؤقت خطورة كبيرة على اقتصاد الدولة ، ويمكن معالجته حسب الظروف ويمكن أن يختفي ياخْتفاء العارض الذي حدث نتيجة لحدوث فائض أو عجز طفيف ومؤقت أمر عادي ويمكن أحتواءه باتخاذ إجراءات خاصة به ، وبدوره ينقسم هذا الاختلال الي عدة أنواع :

## • الاختلال الموسمي :-

(1) المرجع السابق ، ص 51.  
(2) طه محمد طه بامكار ، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2010م ، ص 188 ، ص 191..

غالباً يحدث هذا الاختلال في البلاد التي تعتمد على قطاع الزراعة وعلى محصول واحد أو محصولين كأولوية تصدير . ويتلشى هذا الاختلال دون إجراءات إقتصادية موسمية.

### • الاختلال الطبيعي او العارض :

هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي ويحدث نتيجة لظهور ظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الزراعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك فهو لا يحتاج الي تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي للدولة أو في سياستها الإقتصادية.

### 2. الاختلال الدوري :

هو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً ويشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط والإزدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة، ومن ثم زيادة قدرتها على التصدير ، ومن ثم حصولها على ميزان تجاري ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات.

في حين أن الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف في قدرتها على التصدير لارتباطه بانخفاض الإنتاج بسبب هذه الحالة ، وهذا ما يؤدي الي عجز الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات. ولذلك فان وجود مثل هذا الفائض أو العجز

أي الاختلال مرتبطة بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذلك فإنه اختلال مؤقت ويمكن تسوية الاختلال عن طريق السياسات النقدية والمالية الملائمة.(1)

### 3. الاختلال المزمّن :-

ينشأ هذا الاختلال في الدول النامية التي تعاني انخفاضاً في الإنتاجية ويرجع بصفة أساسية إلى قلة أدوات الإنتاج التي تتعاون مع العمل ، ومن ثم فإن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول، تعتمد دائماً الي رفع مستوى الاستثمار والذي يؤدي لإرتفاع مستويات التضخم ، وإذا أضفنا إلى ذلك زيادة واردات الدول المتطورة فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان المدفوعات.(2)

### الاختلال المتصل بالأسعار :-

قد يرجع أختلال ميزان مدفوعات إحدى الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والاسعار الخارجية، ويمكن التمييز بين اربع صور للاختلال المتصل بالأسعار.

- ارتفاع أو انخفاض مستوي الأسعار الداخلية عن مستوي الاسعار الخارجية دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف مما يلائم هذا التغير . بحيث تصبح العملة مقومة باكثر أو أقل من قيمتها مما يؤدي الي اختلال سلبي أو إيجابي.
- رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالاسعار الداخلية، أو دون أن تتغير الاسعار الداخلية بما يتلائم مع هذا الارتفاع ، فرفع صادرات الدولة لارتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

(1) المرجع السابق – ص 196.

(2) خالد حسين البيلي ، الاقتصاد الدولي ، ارو للطباعة والنشر ، نوفمبر 2008م ، ص 22



- انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة فلا تقوى أسعار صادراتها على منافسة أسعار صادرات الدول الأخرى فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.
- يمكن علاج هذا النوع من الاختلالات عن طريق تعديل سعر الصرف حتي تصبح العملة الوطنية غير مقومة تقوياً مغالي فيه لا بالارتفاع ولا بالإنخفاض.<sup>(1)</sup>

#### الاختلال الهيكلي :

وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الإنتاج وبمستوي التكاليف والنفقات فيها ، وبالتقدم الفني الذي تطبقة أساليب إنتاجها ، وبمستوي معيشة سكانها وبإتجاه الطلب العالمي الي سلع بديلة أخرى، ومركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية.

ومن أمثلة التغيرات التي تؤدي إلى الاختلال الهيكلي، أن زيادة القدرة على الأنتاج تعني زيادة الصادرات، بينما نجد إتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى يقلل من صادرات الدولة التي تحول الطلب عنه، وكذلك يؤدي إرتفاع مستوي معيشة السكان إلى زيادة الميل للاستيراد.

- وتتميز اسباب هذا الاختلال بأنها ليست مؤقتة وإنما وهى قائمة ومستمرة تتعلق بظروف العرض والطلب الدوليين وبالعوامل الرئيسية الحقيقية التي تؤثر وبالتالي في

<sup>(1)</sup> المرجع السابق ، ص 23.

القدرة الإنتاجية أو الاستهلاكية للدولة أو في قدرتها على الإفراض والإقتراض  
الخارجي. (2)

المبحث الثالث : تعريف التضخم وأنواعه وآثاره وأسبابه :  
تعريف التضخم:

---

(2) المرجع السابق- ص 23-24.

تعتبر مشكلة التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع الدول النامية والمتقدمة على السواء في الوقت الحاضر، حقيقة يوجد اختلاف في أسباب ومعدلات التضخم ما بين دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة إلا أن الحقيقة القائمة هي معاناة جميع دول العالم من هذه المشكلة. وتثير هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصادياً واجتماعياً بل وأخلاقياً أيضاً. وتكتسب هذه المشكلة اهتماماً خاصاً في الدول النامية باعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم.<sup>(1)</sup>

وسوف يتناول في هذا المبحث الآتي:

1. المقصود بالتضخم وأنواعه.

2. آثار التضخم.

3. أسباب التضخم

أولاً : المقصود بالتضخم :

التضخم وفقاً للتعريف الشائع يعرف على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. ويوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من:

أ. ارتفاع مستمر في الأسعار : فخطورة مشكلة التضخم تأتي من أن ارتفاع الأسعار يكون مستمراً على مدى فترة زمنية ، فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أية ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن اعتباره نوعاً من التضخم فبمجرد إنتهاء هذه الظروف غير الطبيعية والتي تضر

(1) إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2008م ، ص 261.

بالمحاصيل الزراعية تعود الأسعار إلى مستواها السابق ولذلك لا يمكن أن نطلق على هذا الارتفاع المؤقت في الأسعار تضخماً. فالتضخم يعني أن ارتفاع الأسعار يكون مستمراً .

ب. ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعني التضخم أن المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع ، ولذلك فحدوث ارتفاع في أسعار بعض السلع، وانخفاض أسعار أخرى قد لا يفضي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخماً. ولكن التضخم يشير إلى حدوث ارتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة ، حقيقة أن حدوث التضخم لا يعني ارتفاع أسعار جميع السلع بنفس النسبة فقد ترتفع أسعار بعض السلع بنسبة 10% وأخرى بنسبة 30% وأخرى تظل ثابتة ولكن المتوسط العام للأسعار يظهر ارتفاعاً .

وتظهر حدة مشكلة التضخم بشكل واضح على أفراد المجتمع إذا كان الارتفاع الأكبر في الأسعار يأتي من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو السلع التي تمثل النمط العادي لإستهلاك الأسر متوسطة الدخل.

ويترتب على حدوث التضخم انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود داخل الدولة حيث ترتبط القوة الشرائية لوحدة النقود عكسياً مع المستوى العام للأسعار.<sup>(1)</sup>

## أنواع التضخم :

(1) المرجع السابق ، ص 262.

يمكن إجمال أهم أنواع التضخم فيما يلي:

### (1) التضخم الزاحف:

يقصد بالتضخم الزاحف حدوث ارتفاع بطيء مستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية ، رغم وجوده بصورة دائمة، ولذلك تظل النقود تؤدي وظائفها الأساسية وتظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية.

### (2) التضخم الجامح:

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جداً في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة ، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة ، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل. وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي.

ومن أشهر أنواع التضخم الجامح ، التضخم الذي اجتاحت ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث اضطرت الحكومة الألمانية إلى طبع كميات كبيرة من النقود للقيام بعمليات إصلاح الاقتصاد بعد الحرب مما أدى إلى تدهور قيمة النقود وانفجار الأسعار التي ارتفعت في عام 1923 بنسبة مليون %<sup>(1)</sup>.

### (3) التضخم المكبوت:

(1) المرجع السابق ، ص 263.

في هذا النوع من التضخم لا يظهر التضخم في صورة ارتفاع في الأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل معينة لمنع الارتفاع في الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع في الأسعار من الظهور. وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا أن التضخم المكبوت يكون واضحاً في عدة مظاهر أخرى من أهمها:

- اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء.
- ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بالسعر المثبت.
- إنخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت.

ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدي إلى إهمال علاج السبب الحقيقي لحدوث التضخم مما يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية داخل الاقتصاد.

## ثانياً: آثار التضخم:

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً وتظل أسعار سلع أخرى ثابتة ، كما يحدث أيضاً تغير في مستويات الدخل النقدية بطريقة عشوائية . ويترتب على ما سبق ظهور بعض الآثار

السلبية للتضخم على توزيع الدخل والثروات في المجتمع وعلى الاستثمار المحلي وعلى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد.<sup>(1)</sup>

ويمكن إيضاح أهم الآثار المترتبة على حدوث التضخم فيما يلي:

## 1. أثر التضخم على توزيع الدخل:

تختلف معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم ، فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات فإذا علمنا أن .

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الدخل الحقيقي}$$

فيمكننا أن نميز بين الدخل الحقيقية للفئات التالية في المجتمع خلال فترات التضخم:<sup>(1)</sup>

أ. الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدلات الارتفاع في الأسعار يرتفع دخلها الحقيقي، وهذه الفئة تستفيد من حدوث التضخم. وغالباً ما تكون هذه الفئة هي فئة أصحاب المشروعات الصناعية التي تزيد إيراداتها بسبب زيادة الأسعار في حين لا تزيد نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الوقت.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق ، ص 287.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق ، ص 287.

ب. الفئة التي تزيد دخولها بمعدل يساوى معدل الإرتفاع في الأسعار تظل دخولها الحقيقية ثابتة ويحدث ذلك للعاملين المنتمين إلى نقابات عمالية في الدول المتقدمة حيث ترتفع أجورهم مرتبطة بالإرتفاع في المستوى العام للأسعار.

ج. الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أقل من معدل الإرتفاع في الأسعار ينخفض دخلها الحقيقي وتضار من حدوث التضخم. وكلما كانت الفجوة بين معدلات الزيادة في الأسعار والأجور كبيرة كلما زاد الضرر الواقع على هذه الفئة.

د. الفئة ذات الدخل الثابتة يحدث انخفاض في دخلها الحقيقي يوازي الارتفاع في الأسعار ، وهي أكثر الفئات تضرراً من حدوث التضخم.

وعلى ذلك يمكن القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الفئات ذات الدخل المتغيرة حيث يتحول الدخل الحقيقي من الفئات ذات الدخل الثابتة وشبه الثابتة إلى أصحاب الدخل المتغيرة.<sup>(2)</sup>

## 2. أثر التضخم على الثروة:

في اوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك، فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا أن الفائدة تكون عادة أقل من معدلات التضخم.

(2) المرجع السابق ، ص288.



وفي نفس الوقت ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التي تكون على شكل أصول عينية مثل الأراضي والعقارات حيث يستفيد أصحابها من ارتفاع قيمتها إذا تم بيعها في اوقات التضخم.

ويؤدي التضخم أيضاً إلى استفادة المدينين "المقترضين" على حساب الدائنين "المقرضين" حيث يلتزم المدين برد القيمة النقدية لدينه ، في حين تقل قيمته الحقيقية بالمقارنة بوقت قيامه بالافتراض.

بالإضافة إلى ما سبق تحدث خلال أوقات التضخم إعادة توزيع للثروة بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. وترتبط إعادة التوزيع للثروة بإعادة توزيع الدخل خلال فترات التضخم. فالفئات التي تتخفف دخولها الحقيقية بشكل حاد وهي عادة أصحاب الأراضي والعقارات التي تدر إيجارات ثابتة تصبح غير قادرة على مواجهة نفقات المعيشة فتضطر إلى التصرف في بعض الممتلكات الخاصة بها في حين تزداد القوة الشرائية للفئات التي تزيد دخولها الحقيقية وتصبح لديها القدرة على تكوين ثروات جديدة.<sup>(1)</sup>

ويعنى ما سبق تحول ملكية الأصول من الفئات التي يتناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي تزيد دخلها الحقيقي خلال فترات التضخم.

### 3. أثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلبياً على الاستثمار القومي من خلال أثره السلبي على كل من:

- الادخار الاختياري.

(1) المرجع السابق ، ص289.

## - هيكل الاستثمار .

ففى أوقات التضخم ومع انخفاض القوة الشرائية لدخول النقدية تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك أى يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك. ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للإدخار حيث تنخفض النسبة المدخرة من الدخل الجارى لعدد كبير من أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن كثير من الأفراد يضطروا إلى سحب جانب كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة ، بالإضافة إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدي إلى وجود أى حوافز على الإدخار .

ويعنى ما سبق أنه يترتب في (أغلب الأحوال) انخفاض حجم المدخرات الاختيارية لأفراد المجتمع خلال فترات التضخم مما يؤثر سلبياً على حجم الاستثمار في المجتمع.<sup>(1)</sup>

ويؤثر التضخم سلبياً على الاستثمار من خلال تأثيره على هيكل الاستثمار فخلال فترات التضخم ترتفع أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومباني. مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات الإنتاجية. وفي نفس الوقت تحتاج هذه المشروعات إلى فترة طويلة حتى تستطيع أن تسترد قيمة تكاليفها الرأسمالية حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض معدل دوران رأس المال . مما يجعل الاستثمار في المشروعات الإنتاجية مرتفع المخاطر .

(1) المرجع السابق ، ص 289- 290.

ولذلك ففي فترات التضخم يتجه الاستثمار إلى الأنشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الأنشطة الخدمية كالفنادق والمطاعم حيث تنخفض درجة المخاطرة بها. كما يتجه الاستثمار إلى المخزون السلعي الذي تتزايد قيمته بمرور الوقت.

ويعني ما سبق أن خلال فترات التضخم يحدث تحول في هيكل الاستثمار لصالح الاستثمار في الأنشطة سريعة الدوران والاستثمار في المخزون في حين ينخفض حجم الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية مما يؤثر سلباً على عمليات التنمية في داخل الدولة.

#### 4. أثر التضخم على (الصادرات والواردات)

يؤثر التضخم سلباً على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة. ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أعلى نسبياً من الأسعار في الدولة الأخرى. حيث تصبح صادرات الدولة أعلى نسبياً من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (في حالات معينة). ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أعلى نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية.

ويترتب على ما سبق تزايد العجز في ميزان مدفوعات الدولة واستنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.<sup>(1)</sup>

ثالثاً : أسباب التضخم:

تتعدد أسباب التضخم لكن يشير الإقتصاديون إلى الأسباب الآتية:

(1) المرجع السابق ، ص 291.

1. إرتفاع تكاليف الإنتاج : مثل إرتفاع أسعار المواد الخام أو إرتفاع الإيجور بسبب ضغوط نقابات العمال لمواجهة الإرتفاع فى أسعار السلع والخدمات.
2. تضخم الطلب: وينشئ بسبب وجود فائض فى الطلب لا يقابله إنتاج حقيقى
3. العقوبات الإقتصادية التى تفرض على الدول تؤدى إلى حدوث التضخم بسبب منع التعامل الخارجى (الصادرات والواردات مع الدول) كما فى حالة (السودان وكوبا والعراق).
4. إرتفاع الفوائد النقدية: يرى الإقتصاديون أن الإزدهار الإقتصادى يحدث عندما تقترب الفائدة من الصفر.
5. السياسات الإقتصادية غير المتوازنة .

### الفصل الثالث

أثر انفصال الجنوب على الأداء الإقتصادى للدولة  
خلال الفترة (2000 \_ 2014م)

المبحث الأول : الأداء الإقتصادى فى السودان خلال الفترة (2000 \_ 2011م)  
قبل إنفصال الجنوب

المقدمة :

شهدت الفترة (2000-2011م) العديد من الأحداث السياسية والإقتصادية التي كان لها الأثر الواضح على الأداء الإقتصادي بالسودان لعل من أهمها بداية تصدير البترول عام 2000م والتوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب عام 2005م وهذا المبحث يتناول أثر هذه الأحداث على بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة (2000 - 2011م)

#### (أ) سعر الصرف :

الجدول رقم (1) يوضح سعر الصرف بالجنيه مقابل الدولار في الفترة ما بين

(2000 \_ 2011م)

| السنة | متوسط سعر الصرف | نسبة التغير في سعر الصرف |
|-------|-----------------|--------------------------|
| 2000  | 2.57            | 2.8% (+)                 |
| 2001  | 2.57            | صفر (0)                  |
| 2002  | 2.61            | 1.5% (+)                 |

|      |      |            |
|------|------|------------|
| 2003 | 2.61 | (0) صفر    |
| 2004 | 2.60 | 0.4 % (-)  |
| 2005 | 2.51 | 3.6 % (-)  |
| 2006 | 2.01 | 19.9 % (-) |
| 2007 | 2.00 | 5 % (-)    |
| 2008 | 2.05 | 2.5 % (+)  |
| 2009 | 2.22 | 8.3 % (+)  |
| 2010 | 2.31 | 5.04 % (+) |
| 2011 | 2.9  | 25.52 %    |

المصدر : تقارير البنك المركزي 2000 - 2011م

سجل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار استقراراً نسبياً خلال الفترة (2000-2011م) ، حيث استقر في الخمس سنوات الاولى من تلك الفترة عند 2.6 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي ، ثم سجل انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الثلاث التالية إلي أن بلغ 2 جنيهاً مقابل الدولار الامريكى في العام 2007م . ثم أخذ في الارتفاع من عام لآخر خلال الاربع سنوات الأخيرة من الفترة المعنية إلي إن بلغ 2.9 جنيهاً مقابل الدولار عام 2011م . ويعود الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال معظم سنوات تلك الفترة الى تمكن السودان من بناء احتياطي نقدي مقدر بالاستفادة من عائد الصادرات النفطية التي مثلت 90% من جملة عائد الصادر السوداني.

## (ب) ميزان المدفوعات

جدول رقم (2) يوضح ميزان المدفوعات للفترة من 2000-2011م

| 2011      | 2010      | 2009      | 2008      | 2007      | 2006      | 2005      | 2004      | 2003      | 2002      | 2001      | 2000      | السنة<br>البيان                   |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------------------------------|
| 86.2      | 157.2     | (647.9'2) | (2,508.3) | (3,268.1) | (919.4'4) | (2,830.3) | (818.2)   | 6.1       | (334.7)   | 303.6     | (517.58)  | الحساب الجاري                     |
| 9,598.7   | 11,404.3  | 8,257.1   | 11,670.5  | 8,879.2   | 5,656.6   | 4,824.3   | 3,777.8   | 2,542.2   | 1,949.1   | 1,698.7   | 1,806.7   | الصادرات (قوب)                    |
| (8,338.0) | (8,839.4) | (8,528.0) | (8,228.4) | (7,722.4) | (7,104.7) | (5,946.0) | (3,586.2) | (2,536.1) | (2,293.8) | (1,395.1) | (1,366.3) | الواردات (قوف)                    |
| 1528.1    | 2603.2    | (270.9)   | 3,441.1   | 1,156.8   | (1,448.1) | (121.7'1) | 191.6     | 6.1       | (203.7)   | (326.1)   | 440.3     | الميزان التجاري<br>(2+1)          |
| (1,384.9) | (2,407.7) | (2,376.7) | (5,949.4) | (4,425.0) | (3,471.3) | (1,708.6) | (1,009.8) | (1,657.0) | (1,639.5) | (896.2)   | (957.87)  | حساب الخدمات<br>والدخل والتحويلات |
| 1,882.7   | 661.1     | 2,666.2   | 439.5     | 2,945.5   | 4,610.9   | 2,427.2   | 1,353.9   | 1,284.3   | 761.2     | 561.2     | 328.06    | حساب رأس المال<br>والحساب المالي  |
| 2,313.7   | 2,063.7   | 1,816.2   | 1,653.1   | 2,425.6   | 3,534.1   | 2,304.6   | 1,511.1   | 1,349.2   | 713.2     | 574.0     | 392.2     | استثمار مباشر<br>(صافي)           |
| (26.1)    | 6.1       | 19.5      | 38.8      | 45.5      | (35.3)    | 11.1      | 19.9      | 35.3      | 14.8      | 0.7       | .....     | استثمار حافظة<br>(صافي)           |
| (404.9)   | (1,408.7) | 830.5     | (1,252.4) | 474.3     | 1,112.2   | 111.5     | (177.1)   | 1,284.3   | 761.2     | 467.9     | 312.3     | استثمارات اخري<br>(صافي)          |
| 835.4     | 54.2      | 502.0     | (21.1)    | 282.0     | 208.6     | (530.5)   | (730.2)   | (315.0)   | (231.8)   | 174.5     | (93.8)    | الاصول الإحتياطية                 |
| (2,804.3) | (872.5)   | (473.6)   | 2,089.9   | 40.7      | 99.9      | 933.6     | 194.5     | (13.9)    | 478.7     | (24.1)    | 338.3     | أخطاء ومحزوفات                    |
| (835.4)   | (54.2)    | (502.0)   | 21.1      | (282.0)   | (208.6)   | 827.48    | 730.18    | 422.56    | 300.00    | (70.26)   | 165.40    | الميزان الكلي                     |

المصدر : تقارير بنك السودان 2000-2011م

لتحليل الجدول يمكن التمييز بين أداء ميزان المدفوعات خلال ثلاثة فترات :-

### الفترة الأولى (2000 - 2004):

سجل ميزان المدفوعات فائضاً في أغلب سنوات هذه الفترة عدا عام 2001م ويعزي هذا الفائض لانخفاض عجز الحساب الجاري ، وارتفاع فائض الحساب المالي والرأسمالي.

### الفترة الثانية (2005 - 2007)

سجل ميزان المدفوعات فائض في عام 2005م بينما سجل عجزاً في الأعوام 2006م و2007م، ويعزي الفائض في عام 2005م الي ارتفاع فائض الحساب المالي والرأسمالي نتيجة الزيادة في الاستثمارات الأجنبية، أما العجز في عامي 2006م ، 2007م فيعزي لارتفاع عجز الحساب الجاري.

### الفترة الثالثة (2008 - 2011)

تأثر أداء المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة سلباً بالتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي نتيجة للآزمة المالية العالمية والتي بدأت في العام 2008م بالإضافة الي لآزمة الديون الاوربية خلال العام 2011م، وأيضاً تأثير الاقتصاد السوداني بصورة عامة بإنفصال دولة جنوب السودان في عام 2011م، بالإضافة الي عدم الاستقرار الأمني في بعض الولايات ، وقد كان لخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية أثر سلبي على تدفق موارد النقد الإجنبي مما أدي لحدوث عجز في الميزان الكلي وعدم إستقرار سعر الصرف. وقد تحول الفائض في ميزان المدفوعات عام



2008م الي عجز متواصل خلال الفترة 2009 - 2010م بمبالغ وقدرها 50,2 - 54,2.

أما في العام 2011م فقد ارتفع العجز الكلي الي مبلغ 835.4 مليون دولار، وذلك بسبب فقدان جزء مقدر من موارد النقد الأجنبي نتيجة لإنفصال دولة جنوب السودان.

(ج) الميزان التجاري:

..الجدول رقم (3) يوضح موقف الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2000)

(2011م)

| العام    | الواردات | الصادرات | إعادة الصادرات | الميزان التجاري |
|----------|----------|----------|----------------|-----------------|
| 2000     | 4261840  | 4832563  | 500092         | 620814          |
| 2001     | 5064689  | 4687155  | 169173         | -208360         |
| ...2002. | 6046458  | 5287200  | 276894         | -482360         |
| 2003     | 7552848  | 6450880  | 352114         | -749854         |
| 2004     | 10204753 | 8735308  | 579301         | -890143         |
| 2005     | 16982709 | 10601781 | 361295         | -6019634        |
| 2006     | 19111890 | 11575244 | 299826         | -7236820        |
| 2007     | 19254382 | 17893359 | 135885         | -1225138        |
| 2008     | 25930776 | 24612008 | 71597          | -1247171        |
| 2009     | 19064247 | 17135786 | 125319         | -1803142        |
| 2010     | 28311168 | 26822278 | 43999          | -1444891        |
| 2011     | 25768239 | 23937092 | 36413          | -1794734        |
| 2012     | 25182511 | 10862065 | 362997         | -13957449       |
| 2013     | 27129305 | 18080031 | 61392          | -8987882        |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ تذبذب أداء الميزان التجاري خلال الفترة 2000 - 2011م ، إذ سجلت السنوات (2000 - 2003 - 2004 - 2007 - 2008 - 2010 - 2011م ) فائضاً في الميزان التجاري وذلك للإرتفاع الكبير في عائد الصادرات البترولية ومشتقاتها، بينما سجلت السنوات (2001 - 2002 - 2005 - 2006 - 2009م) عجزاً في الميزان التجاري وذلك للعجز الواضح في حساب الخدمات والدخل والتحويلات.

(د) التضخم :

جدول رقم (4) يوضح نسبة التضخم في الفترة (2000 \_ 2011م)

| السنة | الرقم القياسي العام للأسعار | معدل التضخم العام | نسبة التغير في التضخم |
|-------|-----------------------------|-------------------|-----------------------|
| 2000  | 62.3                        | 7.8               | 58.7% (-)             |
| 2001  | 65.0                        | 4.4               | 43.5% (-)             |
| 2002  | 69.5                        | 6.9               | 56.8% (+)             |
| 2003  | 73.9                        | 6.2               | 10.2% (-)             |
| 2004  | 80.9                        | 9.5               | 53.2% (+)             |
| 2005  | 87.8                        | 8.6               | 9.5% (-)              |
| 2006  | 94.2                        | 7.2               | 16.3% (-)             |
| 2007  | 100.0                       | 6.2               | 13.9% (+)             |
| 2008  | 114.3                       | 14.3              | 130.6% (+)            |
| 2009  | 127.2                       | 11.2              | 27.7% (-)             |
| 2010  | 143.7                       | 13.0              | 16.1% (+)             |
| 2011  | 169.6                       | 18.1              | 39.2% ( )             |

المصدر : تقارير البنك الدولي

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن معدلات التضخم شهدت استقراراً واضحاً خلال الفترة 2000 - 2007م، وذلك نتيجة للوفورات في النقد الأجنبي والسيطرة على معدلات نمو عرض النقود ، أما الفترة 2008 - 2011م فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم ويعزي ذلك لتأثيرات الأزمة المالية العالمية عام 2009م وارتفاع معدلات نمو عرض النقود.

المبحث الثاني : الأداء الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2012 \_ 2014م) بعد إنفصال الجنوب

أدي إنفصال الجنوب الي تأثيرات سالبة الي مجمل الأداء الإقتصادي للدولة وهذا المبحث يتناول أثر إنفصال الجنوب على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية.

أ. سعر الصرف :

الجدول رقم (5) يوضح سعر الصرف في الفترة ما بين (2012 \_

2014م):

| السنة | متوسط سعر الصرف | نسبة التغير |
|-------|-----------------|-------------|
| 2011  | 2.9             | %10         |
| 2012  | 5.67            | %30.58      |
| 2013  | 6.33            | %40.34      |
| 2014  | 6.75            | %40.75      |

المصدر : تقارير بنك السودان

سجل سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني ارتفاعاً مستمراً في هذه الفترة (بعد انفصال الجنوب) وذلك نسبة لإنخفاض صادرات البترول التي كان السودان يعتمد عليها في الحصول على العملات الصعبة، إذ ارتفع سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه السوداني من 2,9 عام 2011م الي 6.75 بنسبة ارتفاع وقدرها %3.85.

ب. ميزان المدفوعات :

شهدت الفترة 2012م الي 2014م انخفاضاً ملحوظاً في عجز ميزان المدفوعات إذ انخفض من 835,4 مليون دولار عام 2011م الي 15.1 مليون دولار عام 2014م

### الجدول رقم (6) يوضح ميزان المدفوعات خلال الفترة(2014-2012)

| البيانات   | 2012      | 2013      | 2014      |
|--|-----------|-----------|-----------|
| أ . الحساب الجاري                                    | (6,242.8) | (5,397.7) | (4,848.8) |
| الميزان التجاري                                      | (4,056.2) | (3,938.2) | (3,755.7) |
| الصادر (فوب)   | 4,066.5   | 4,789.7   | 4.350.2   |
| الوارد (فوب)   | (8,122.7) | (8,727.9) | (8,105.9) |
| حساب الدخل والتحويلات                                | (2,185.6) | (1,458.9) | (1,093.1) |
| ب . الحساب المالي والرأسمالي                         | 3,768.4   | 32,819.1  | 467.8'3   |
| إستثمار مباشر (صافي)                                 | 2,312.9   | 1,687.9   | 1,277.4   |
| إستثمار حافظة (صافي)                                 | 0.9       | (3.7)     | 8.5       |
| إستثمارات أخرى (صافي)                                | 1,134.1   | 1,821.4   | 1,969.2   |
| الأخطاء والمحزوفات                                   | 2,449.4   | 1,560.9   | 1,356.9   |
| الأصول الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل | 24.1      | 17.6      | 15.1      |
| الميزان الكلي  | (24.1)    | (17.6)    | (15.1)    |

المصدر: تقارير بنك السودان السنوية

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي انخفاض العجز من 835.4 مليون دولار في عام 2011م إلي 15.1 مليون دولار في العام 2014 ، ويعزى ذلك الي تحسن موقف الحساب الراسمالي والمالي. ويشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض

العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 17.6 مليون دولار في العام 2013 ، ويعزى ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري.

وانخفض عجز الحساب الجاري من 5,397.7 مليون دولار في عام 2013 إلى 4,848.8 مليون دولار في عام 2014م كما يشير الموقف الكلي في ميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 2013 إلى 15.1 مليون دولار في عام 2014م ويلاحظ أنه قد تم تمويل العجز في الحساب الجاري من تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة % 70.8 لعام 2013 و % 72.8 لعام 2014م.

ج . الميزان التجاري :

الجدول رقم (7) يوضح الميزان التجاري خلال الفترة (2012-

2014)

القيمة بالآلاف الدولارات

| الفترة | الصادرات  | الواردات  | الميزان التجاري |
|--------|-----------|-----------|-----------------|
| 2012   | 4,066,499 | 9,230,318 | 5,163,819       |
| 2013   | 4,789,499 | 9,918,068 | 5,128,336       |
| 2014   | 4,350.210 | 9,211,300 | 4,861,090       |

المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية

شهدت هذه الفترة 2012 - 2014م زيادة ملحوظة في عجز الميزان التجاري إذ ارتفع العجز من 1,528.1 مليار دولار في عام 2011م وفي عام 2012م زادت نسبة العجز في الميزان التجاري الي 5,163,819 ويرجع ذلك الي انخفاض الصادرات البترولية وانخفاض العجز في عامي 2013م و 2014م ويرجع ذلك الي السياسات الإقتصادية التي استخدمها البنك السوداني المركزي لمعالجة آثار الصدمة (إنفصال الجنوب).

د. التضخم :

شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2012 - 2014م إذ ارتفعت من 17,65% عام 2011م الي 33,4% عام 2014م.

### جدول رقم (8) يوضح نسبة التضخم بعد انفصال الجنوب

| السنة | متوسط نسبة التضخم (%) | التغير في نسبة التضخم |
|-------|-----------------------|-----------------------|
| 2012  | 35.6                  | 96.7% (+)             |
| 2013  | 36.5                  | 2.5% (+)              |
| 2014  | 36.9                  | 1.1% (+)              |

المصدر : تقارير البنك الدولي

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً حاداً في نسب التضخم لم يشهده السودان من قبل، حيث بلغت نسبة التضخم في سنة 2012م 37.4% مقارنة بسنة 2011م حيث بلغت نسبة التضخم 22.1%، واستمر الارتفاع الحاد في نسب التضخم في عامي 2013 - 2014م حتي وصل الي 33.7% و 33.45%، ويعزي ذلك للعجز الكبير في موازنة

الدولة وارتفاع معدلات نمو عرض النقود وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السودان والذي أدى لارتفاع كبير في معظم اسعار السلع والخدمات.



## الفصل الرابع

مناقشة الفرضيات - النتائج - التوصيات -

المبحث الأول: مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: أثر إنفصال الجنوب سلبياً على سعر الصرف بمقارنة الجدول رقم (1) و الجدول رقم (5) يتضح الأثر السالب لإنفصال الجنوب على سعر الصرف إذ ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه من 2.9 في عام 2011م الي 6.75 في عام 2014م وهذا يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية : أثر إنفصال الجنوب سلبياً على ميزان المدفوعات والميزان التجاري بمقارنة الجدول رقم (2) و (3) و الجدول رقم (6) ورقم (7) يتضح الأثر السالب لإنفصال الجنوب على الميزان التجاري إذ إرتفع العجز في الميزان التجاري من 1,528.1 في عام 2011م الي 4,861.0 في عام 2014م، أما عجز ميزان المدفوعات فقد إنخفض من 835.4 عام 2011م الي 15.1 مليون دولار عام 2014م، وهذا يثبت الأثر السالب لإنفصال الجنوب على الميزان التجاري وذلك لارتفاع فائض الحساب الرأى مالي ومالي.

الفرضية الثالثة : أثر إنفصال الجنوب سلبياً على التضخم بمقارنة الجدول رقم (4) و الجدول رقم (8) يتضح الأثر السالب لإنفصال الجنوب على التضخم إذ ارتفعت نسب التضخم من 17.65% في عام 2011م الي 33.4% في عام 2014م وهذا يثبت صحة الفرضية.

النتائج و التوصيات

## النتائج :

- (1) كان لإنفصال الجنوب أثر سالب على مجمل الأداء الإقتصادي للدولة إذ أن الإنفصال أثر سلبياً على المؤشرات الإقتصادية الأتية:
  - (2) سعر الصرف ، الميزان التجاري و التضخم أما ميزان المدفوعات فقد انخفض العجز فيه وذلك لتحسين وضع الحساب الرأبي مالي والمالي على الرغم من زيادة عجز الحساب الجاري.
  - (3) فقدان نسبة كبيرة من عائدات الصادرات نتيجة لخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية والتي كانت تشكل 90% من قيمة الصادرات غير البترولية نتيجة للمنافسة في الأسواق العالمية. وتكاليف الإنتاج التصدير الباهظة.
  - (4) عدم الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الزراعة - الصناعة - الثروة الحيوانية) والاعتماد على البترول كمورد اقتصادي رئيسي أدى الي ضعف مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي والإجمالي.
  - (5) تزايد العجز في الموازنة العامة نتيجة للتقلبات الإقتصادية وانخفاض تدفق الموارد المالية نتيجة لفقدان عائدات النفط.
  - (6) تراجع حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة لإرتفاع سعر الصرف وتكاليف الإنتاج الباهظة.
  - (7) لم يستفد السودان من عائدات النفط الكبيرة التي تحققت خلال العشر سنوات الماضية في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة، التي يملك فيها السودان موارد كبيرة ومتنوعة ، وكالصناعة بمجالاتها المختلفة التي يملك فيها السودان فرصاً عديدة.

التوصيات :

توصى الدراسة بالآتي :

- (1) ضرورة الإهتمام بقطاع الصادرات غير البترولية (الزراعة - الصناعة - الثروة الحيوانية) والتركيز عليه كمورد رئيسي لعائد الصادرات السودنية، وتوفير الدعم والتمويل للنهوض بهذا القطاع.
- (2) ضرورة الإتفاق مع دولة الجنوب حول القضايا الإقتصادية بغية الاستفادة من العملات الأجنبية التي توردها رسوم عبور النفط عن طريق أنابيب الشمال.
- (3) الاستفادة من العملة الأجنبية التي يوفرها فتح الحدود التجارية ما بين الشمال ودولة الجنوب.
- (4) الوصول الي صبغة ترضي الطرفين بشأن القضايا العالقة مثل تصدير بترول الجنوب عبر الشمال واكمال اتفاق السلام الشامل.
- (5) بما أن سعرالصرف يلعب الدور الرئيسي في ترقية الصادرات، لابد من أتخاذ إجراءات تساعد في حصول المصدرين على أعلى الاسعار وفقاً لترتيبات محددة (البيع للموردين) شريطة عدم تخفيض سعر الصرف الرسمي أو تعديله بشكل كبير حتي لا يؤدي الي عدم الاستقرار النقدي والمالي.
- (6) ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي.
- (7) ضرورة تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك عن طريق رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخال.

8) ضرورة الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاجية للحد من إرتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض العرض الكلي.

قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم

## ثانياً : قائمة المراجع

1. أحمد جامع ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1980م.
2. ايمان عطية ناصف - النظرية الإقتصادية الكلية - جامعة الاسكندرية - دار الجامعة الجديدة للنشر - 2008م.
3. خالد حسن البيلي - الاقتصاد الدولي - 2011م - دار اور للنشر.
4. زينب حسين عوض الله - الاقتصاد الدولي - جامعة الاسكندرية - دار الجامعة الجديدة للنشر - 2004م.
5. طه محمد طه بامكار ، التخطيط والتنمية الإقتصادية في السودان ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2010م.
6. مايكل ابدجمان - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ للنشر - 1987م.

## ثالثاً الرسائل الجامعية :

1. مهند عمر محمد - أثر انفصال جنوب السودان على الأمن والإقتصاد - جامعة الزعيم الازهري - 2013م.
2. وفاء احمد وداعة الله بخيت - الانفصال وأثاره الإجتماعية في جنوب السودان - جامعة الزعيم الازهري - 2013م.